شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية
القطاع المالى

الزقازيق - طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ □ الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٢٣٤٩٦٩٥ - ٢٣٠٢٧٥٩
فاكس: 2359058

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن الفترة المالية للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً في / /٢٠٢٦

رئيس القطاع المالي
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / مجلس إدارة شركة مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ خاضعة لأحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١و المتمثلة في قائمة المركز المالي وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

القوائم المالية لفترة المقارنة تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر و اصدر عنها تقرير متحفظ بعدد ٢٧ تحفظ.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

وتلاحظ:-

١. لم تلتزم الشركة بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة، وذلك بالرغم من تكرار العديد من الملاحظات والمخالفات على مدار عدة سنوات، وصدور قرارات وتوصيات من الجمعيات العامة المتعاقبة بضرورة تلافي تلك المخالفات وإفادة الجهاز المركزي للمحاسبات، ومراقب الحسابات بما تم بشأنها. ومن أبرز هذه الموضوعات ما يلي:
   - عدم الانتهاء من أعمال الرفع المساحي لأراضي وممتلكات الشركة منذ عام ٢٠١٨، وحصر المساحات الفعلية لأراضي الشركة.
   - عدم الاستفادة من الطاقات العاطلة، حيث ما زالت الأصول الثابتة تتضمن أصولاً عاطلة وغير مستغلة بقيمة دفترية بنحو ٥,٣٧٨مليون جنيه مصري.
   - عدم الانتهاء من تقنين أوضاع الشركة على الأراضي التي آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص، وكذلك عدم تسجيل الأراضي المشتراة بعقود ابتدائية.
٢. بلغ راس المال المصدر والمدفوع بالشركة ٦٠ مليون جنيه موزعاً على عدد ٦ مليون سهم ولم يتم تنفيذ ما صدر من قرارات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية ومنها القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٤ والخاص بتعديلات المادة رقم (٧) من قواعد القيد والشطب والتي الزمت فيه الشركات بان يكون راس المال المصدر مدفوع بالكامل ولا يقل عن مبلغ ١٠٠ مليون جنيه أو ما يعادلها من العملات الاجنبية وذلك من واقع اخر قوائم مالية سنوية أو دورية وقد اظهرت القوائم المالية للشركة منذ عدة سنوات بان راس المال المصدر والمدفوع بلغ ٦٠ مليون جنيه مصري فقط.

٣. لم يتم تفعيل النظام المحاسبي المطبق بالشركة بالشكل الأمثل حتى تاريخ إعداد المركز المالي، الأمر الذي قد يؤثر على كفاءة تسجيل ومعالجة العمليات المالية واستخراج التقارير المالية والإدارية في التوقيت المناسب.

٤. لم يتضمن عرض القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الإفصاح الكافي عن معظم بنود عناصر القوائم المالية، كما لم تتضمن الإيضاحات أي تفصيل أو إفصاح عن البنود الرئيسية بقائمة الدخل مثل إيرادات ومصروفات النشاط. ويعد ذلك عدم التزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بالقوائم المالية الدورية، وذلك بالنسبة للقوائم المالية الدورية المسلمة إلى البورصة.

٥. نوصى باجراء عمليات الجرد الفعلى لاصول الشركة و المطابقة مع الارصدة الدفترية و استخراج الفروق و تسويتها، و اجراء الجرد الدورى خاصة للخزائن النقدية و اوراق القبض ، و استكمال المصادقات البنكية فى تاريخ المركز المالى.

٦. كما تبين وجود العديد من الأصول الثابتة التي انتهى عمرها الافتراضي أو قارب على الانتهاء وما زالت تعمل بكفاءة، دون قيام الشركة بدراسة مدى ملاءمة المعالجة المحاسبية لها وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها، وخاصة لمنع تكرار تلك الظاهرة، و اثر ذلك على المركز المالي للشركة.

٧. في فحصنا لحساب التكوين الاستثماري، تلاحظ لنا وجود استثمارات معطلة وأخرى لم نوافٍ بدراسة للجدوى الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

- **مشروع مد خطوط السكك الحديدية لصوامع (الإسماعيلية والمنصورة):**

- تضمن الرصيد مبلغ ٧,٣٦٢مليون جنيه مصري من إجمالي تكلفة تقديرية تبلغ ٢٠٠مليون جنيه مصري لمشروع ربط الصوامع بشبكة السكك الحديدية. ونشير في هذا الصدد إلى:
  - ❖ لم يتم موافاتنا بالدراسة الاقتصادية التي توضح المردود المالي لهذا الاستثمار الضخم.

- **أرض مطحن دمياط (الموقف القانوني والمحاسبي):**

- بلغ ما تم إثباته كدفعة مقدمة لشراء أرض المطحن ٢,٩٠٤مليون جنيه مصري من إجمالي قيمة ٣,٨٧٢مليون جنيه مصري، ولوحظ الآتي:
  - ❖ لم يتم تعلية كامل قيمة الأرض ضمن الأصول رغم حيازة الشركة لها واستغلالها، وذلك لتعذر إنهاء إجراءات التسجيل.
  - ❖ وجود عوائق جوهرية للتسجيل تتمثل في إقامة مباني المطحن "بدون ترخيص"، مما أدى لتعذر الحصول على شهادة صلاحية المباني من مجلس المدينة.

- **مشروع تطوير مطحن السنانية بدمياط (استثمارات معطلة منذ ٢٠١٧):**

- استثمرت الشركة نحو ١٥٦,٧٩٦مليون جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ في تطوير المطحن دون تشغيل فعلي ولم يتم موافاتنا بأسباب ذلك، وتأثير ذلك على القوائم المالية.

٨. بلغت الاستثمارات طويلة الأجل نحو ١,٢٧١مليون جنيه مصري، وتمثل قيمة استثمارات في سندات حكومية لدى وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي بعائد قدره ٣,٥٪، ونظرا لطبيعة تلك الاستثمارات نرى اجراء الشركة دراسة اضمحلال لها .

٩. لم تطبق الشركة المعيار رقم ٤٩ بشأن عقود الايجار، ولم تتضمن السياسات المحاسبية موقف تطبيق او الاعفاء من التطبيق للمعيار والافصاحات اللازمة له.

١٠. تلاحظ لنا من خلال فحص بند المخزون، البالغ قيمته ٥٦,١٠٨ مليون جنيه مصري في تاريخ القوائم المالية، وجود مخالفات لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون"، حيث تضمن المعيار بوجوب قياس المخزون بـ "التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل ."حيث تلاحظ لنا أن انه يتم قياس مخزون "الإنتاج التام" فقط، دون تطبيقه على باقي عناصر المخزون (كالخامات، قطع الغيار، ومواد التعبئة و التغليف)، مما قد يؤدي إلى اظهار تلك العناصر بقيمة يمكن ان تزيد عن قيمتها الاستردادية في تاريخ المركز المالي.

١١. ضمن رصيد الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغاً قدره ٣,٢١٥مليون جنيه مصري، يمثل دفعات مقدمة تحت حساب الضريبة عن سنوات مالية قديمة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ و٢٠٠٩/٢٠١٠). ونود الإشارة إلى الآتي:

- ❖ لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة للموقف الضريبي الحالي لهذه السنوات، أو ما يفيد إجراء مطابقات مع مصلحة الضرائب لتحديد مدى إمكانية استرداد هذه المبالغ أو استخدامها في إجراء مقاصات ضريبية.
- ❖ إن بقاء هذه الأرصدة دون تسوية لمدة تتجاوز (٢٠ عاماً) يثير الشكوك حول مدى قابليتها للتحقق، ويستوجب من الشركة تقديم مذكرات قانونية وضريبية تفصيلية توضح أحقيتها في هذه المبالغ وما اتخذته من إجراءات للحفاظ عليها من التقادم، و اثر ذلك عل حساب مخصص المخاطر الائتمانية المتوقعة.

١٢. بلغ رصيد العملاء (المدين) نحو ٣٧,٠١٢ مليون جنيه مصري، يقابله مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٦,٨٧١مليون جنيه مصري، ولم تقم الشركة بإجراء دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الخاص بالأدوات المالية، والذي يوجب على الشركات قياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على تلك الأصول المالية.

١٣. وتجدر الاشارة انه بفحص أعمار الديون والموقف القانوني للمديونيات المتوقفة، تلاحظ لنا ما يلي:

- تتضمن أرصدة العملاء مديونيات متوقفة عن السداد منذ فترات طويلة (يرجع بعضها لعام ١٩٩٧)، ورغم صدور أحكام قضائية لصالح الشركة، مديونيات بضمانات غير مفعلة.
- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهم المدينة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ حيث إنها أداة من أدلة الأثبات.

١٤. بالنسبة لبند استثمارات أوراق مالية تلاحظ لنا عدم تقييم الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية (الأسهم) البالغ قيمتها الدفترية ٥,٦٥٢ مليون جنيه مصري وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية، حيث قامت الشركة بالتقييم استناداً إلى الأسعار السوقية السائدة في ٢٠ يونيو ٢٠٢٥، في حين يقضي المعيار بضرورة التقييم وفقاً للقيمة العادلة (الأسعار السوقية) في تاريخ إقفال القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، و اثر ذلك على القوائم المالية.

١٥. تضمن بند "احتياطيات أخرى" مبلغاً قدره ٦,٩٢٢ مليون جنيه مصري، يضم أرصدة مرحلة منذ عدة سنوات ولم يتم موافاتنا بمكوناتها أو مستندات مؤيدة لنشأتها، أو اسلوب التصرف فيها وفقا لقرارات انشاءها.

١٦. تلاحظ لنا قيام الشركة بإدراج أذون الخزانة ضمن قوائمها المالية بالقيمة الاستردادية (الاسمية)، حيث بلغ الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ تراجع هام مبلغ ٤٧١,٨٢٥جنيه مصري، دون استبعاد "العوائد غير المكتسبة (Unearned Interest) "المرتبطة بها بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية.

١٧. نوصى بسرعة توفيق أوضاع الشركة وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٤

١٨. نوصى بضرورة استكمال المطابقات للأرصدة المدينة والدائنة لحسابات العملاء والموردين والتأمينات، واجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

١٩. نوصى بالاهتمام بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ الايراد عن العقود مع العملاء، مع ملاحظة عدم مخالفة قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك عند اعداد الاقرار الضريبى للشركة.

٢٠. خالفت الشركة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) بعدم قيامها بحساب الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢١. لم يتم موافاتنا بأسس احتساب الضريبة المستحقة عن الفترة، وكذا الموقف الضريبي بالتفصيل وتأثير ذلك على صحة القوائم المالية.

٢٢. تلاحظ لنا عدم قيام الشركة بحساب وتحميل قائمة الدخل بمصروف "المساهمة التكافلية" المستحقة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢٣. توثيق محاضر الجمعيات العامة ومجلس الإدارة :لم تقم الشركة حتى تاريخه بتوثيق محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية المنعقدة في التواريخ (٢٤أكتوبر ٢٠٢٣، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٤، ٨ أكتوبر ٢٠٢٥) لدى الجهات الإدارية المختصة، وذلك رغم قيام الشركة بتنفيذ القرارات الصادرة عن تلك الجمعيات، والتي شملت (اعتماد القوائم المالية، إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، صرف مكافآت الإدارة والعاملين، وتوزيع الأرباح على المساهمين). نؤكد أن التأخر في توثيق هذه المحاضر يعد مخالفة للمادة رقم (٤٢) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، الأمر الذي قد يترتب عليه تعرض الشركة لغرامات مالية أو تعليق التداول على أسهمها. كما نلاحظ عدم توثيق محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة منذ تاريخ انعقاد الجمعية المشار إليها.

٢٤. التحديثات في السجل التجاري والمحررات الرسمية :تلاحظ لنا عدم التأشير في السجل التجاري أو المحررات الرسمية للشركة بكافة التعديلات الإدارية والقانونية منذ عام ٢٠٢٠، والتي لا تزال تحت اعتماد الجهات الإدارية، ومن أهمها تشكيل مجلس الإدارة وتحديد السلطات والصلاحيات القانونية لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. ويعد ذلك عدم توافق مع متطلبات القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بموجب القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨.

٢٥. توفيق الأوضاع بمنطقة شبه جزيرة سيناء :لم تنتهِ الشركة بعد من اتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية اللازمة لتفعيل قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٢٥ بشأن توفيق أوضاع مواقع الشركة الكائنة في منطقة شبه جزيرة سيناء، وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لهذا الشأن.

٢٦. الإيرادات المذكور في الميزانية اعلي من للإيرادات المذكورة في القيمة المضافة والفواتير الإلكترونية حيث يوجد ايرادات مقر عنها غير مصدر بها فواتير الإلكترونية.

٢٧. أصدرت الشركة فواتير الكترونية باسم القوات المسلحة بالقمح المسلم للقوات المسلحة وذلك بالمخالفة لنشاط الشركة حيث ان نشاط الشركة يتمثل في الطحن والشركة غير مالكة للقمح انما المالك هي هيئة السلع التموينية.

الاستنتـاج المتحفظ

وفى ضوء فحصنا المحدود، ومع مراعاة ما تم ذكره من ملاحظات و اثرها على القوائم المالية، فأنه لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة في : ١٩ أبريل ٢٠٢٦

مراقب الحسابات
جرجس ابرهيم عبد النور
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٨٠٨٨
سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٦
اعضاء فى IECnet